

العامل المعنوي

في النحو العربي

د. مها بنت عبدالعزيز الخضير (*)

المقدمة :

أجمع النحويون على القول بالعوامل، وأرجعوا ما يحدث من تغييرات في أجزاء الجملة إلى تأثير بعضها في بعض، مع اختلاف بينهم في تحديد العامل وبيان أثره. فمنهم من يقول: العامل فيه كذا، ومنهم من يرى أن العامل ليس كذا وإنما كذا وكذا.

كان هذا المبدأ هو الدافع للانكباب على درس الإعراب وقواعده، معتمدين كونه من أخص خصائص العربية، فألفوا فيه وجادلوا وناقشوا في تعليقاته، حتى توصلوا إلى أن الإعراب أثر يجلبه العامل، فكل حركة وكل علامة إنما تجيء تبعاً لعامل في الجملة.

وكان من النتائج الحتمية لهذا الاهتمام أن ألفت كتب جمعت قواعد النحو، عنون لها باسم (العوامل)، دونت فيها الشروط والأحكام المتعلقة بالعامل.

وظهر في الجانب المقابل من هاجم هذه النظرة ونقض أحكامها، يتمثل هذا الهجوم بجلاء عند ابن مضاء القرطبي (أحمد بن عبد الرحمن ت ٥٩٢هـ - ١١٩٦م) في كتابه (الرد على النحاة)، وتبعه من تبعه ممن راقى لهم الفكرة وأعجبهم تلك النظرة؛ معللين هجومهم بأن منشأ نظرية العامل منشأ فلسفي، والنحاة فيه متأثرون بالفلسفة الكلامية التي كانت شائعة في عصرهم، غالبية على تفكيرهم.

(*) أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية وآدابها بكلية الآداب ، بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن - الرياض. المملكة العربية السعودية .

وكترت المؤلفات ما بين مؤيد لتلك النظرية (العامل)، وبين معارض وأيا كان فإني أرى أنه لا يمكن إغفال جانب التأثير والتأثر بين أجزاء الكلام والتركيب؛ لذا فإن العامل عمدة درس النحوي والأساس الذي ينطلق منه، بنوعيه اللفظي والمعنوي.

وإيماناً مني بأهمية العامل، وضرورة الوقوف على أثره جاءت هذه الدراسة التي تركز على إبراز العامل المعنوي، وبيان أثره، وموقف النحاة منه فكان من أبرز الدوافع لإنشاء هذه الدراسة:

- ١- تأييد نظرية العامل، وتأثيره في الكلام.
 - ٢- إجماع النحاة على العوامل اللفظية، وأثرها، بخلاف العوامل المعنوية التي اختلفوا في قبولها، وبيان تأثيرها.
 - ٣- إبراز أثر العامل - وإن كان معنوياً- في أجزاء الجملة، مثله في ذلك مثل العامل اللفظي.
 - ٤- جمع أقوال النحاة في هذه القضية، وإبراز حججهم، مع ترجيح الراجح منها.
 - ٥- كثرة الدراسات النحوية التي تناولت العوامل والمؤثرات اللفظية، وكثرة المؤلفات فيها، بخلاف العوامل المعنوية.
- وقد اقتضت طبيعة هذه الدراسة هيكلتها على النحو الآتي:
- ١- مقدمة، وفيها التعريف بالموضوع وبيان أهميته.
 - ٢- تمهيد، وتضمن تعريف العامل لغة واصطلاحاً، وبيان نوعيه.
 - ٣- المبحث الأول: عامل الابتداء.
 - ٤- المبحث الثاني: عامل رفع الفعل المضارع.
 - ٥- خاتمة، تلخص نتائج البحث.
 - ٦- المصادر والمراجع.

تمهيد

العامل لغة^(١): اسم فاعل، من عمل عملاً: فَعَلَ فِعْلاً، وعَمِلَ في الشيء: أحدث فيه أثراً.

واصطلاحاً^(٢): يُطلق على المؤثر في رفع كلمة، أو نصبها، أو جرّها، أو جزمها.

وعرفه ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) بقوله: (العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب)^(٣).

وحده الشيخ خالد الأزهرى (ت ٩٠٥هـ) بقوله: (العامل في اللغة من يعمل مع الدوام وإن قلّ، والفاعل أعم منه، وهو في اصطلاح النحويين ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجروراً، أو ساكناً)^(٤).

أنواع العامل^(٥): صنف النحاة العوامل إلى نوعين رئيسيين، هما: العوامل اللفظية، والعوامل المعنوية.

وقد ألف الإمام عبد القاهر الجرجاني - رحمه الله - (ت ٤١٧هـ) كتاباً^(٦) مستقلاً، تناول فيه العوامل من حيث ظهورها في النطق، وعدمه، ضمته مائة عامل؛ عدّ منها اثنين معنويين، وثمانية وتسعين عاملاً لفظياً، وهو تقرير جمهور النحاة؛ خلافاً لما ظهر من آراء فردية زادت العوامل المعنوية إلى ستة عوامل، فالعوامل عند جمهور النحاة قسمان:

(١) ينظر: لسان العرب: ابن منظور: ٤٠٠/٩.

(٢) ينظر: الشامل محمد اسبر وبلال جنيدي (٥٨٦) والخليل (٢٦٨).

(٣) شرح الكافية (٦١).

(٤) العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية: الشيخ عبد القاهر الجرجاني، شرح الشيخ: خالد الأزهرى.

(٥) ينظر: الأصول : لابن السراج ٦٤/١ المعتقد ٢١٣/١، والعوامل المائة ص ٧٤، والأشباه ٥١٦/١.

(٦) ينظر: شرح المفصل ٨٤/١ والأشباه ٥١٩/١.

الأول: العوامل اللفظية: وهي التي تظهر في النطق والكتابة، ونسبتها إلى اللفظ، وتحمل مساحة واسعة في الاستعمال، أكبر من مساحة العوامل المعنوية؛ لذا علل الشيخ خالد الأزهرى تقديمها على المعنوية بقوله: (فإن قيل لم قدمت العوامل اللفظية على المعنوية؟ قيل: إن العوامل اللفظية أكثر شيوعاً ودوراً في الكلام؛ فكان لها اهتمام، والشيء المهم به يقدم) (١).

وجعلها الجرجاني في قسمين:

أ- عوامل لفظية سماعية: وهي العوامل التي يتوقف في إعمالها على السماع عن العرب، ولا تخضع لقاعدة كلية؛ فلا يقاس عليها غيرها، وعددها واحد وتسعون عاملاً، منها: حروف الجر، أدوات الشرط....

ب- عوامل لفظية قياسية: وهي العوامل التي تحكمها قاعدة مطردة، فيقاس على ما سُمع منها عن العرب غيرها، وعددها سبعة، منها: الفعل - المصدر - اسم الفاعل - اسم المفعول... الخ.

من هذا التقسيم نرى أن العوامل اللفظية تستوعب أنواع الكلم: الفعل، الحرف، الاسم.

الثاني: العوامل المعنوية (٢): وهي العوامل التي تعرف بالجنان، ويدركها العقل، ولا يتلفظ بها، وتقتصر على عاملين فقط، من العوامل المائة التي ذكرها الجرجاني، وهما:

الأول: الابتداء، وهو خاص بالأسماء، ومعناه تعري المبتدأ من العوامل الظاهرة.

الثاني: رفع المضارع؛ لوقوعه موقع الاسم، وهو خاص بالأفعال.

أما الكوفيون (٣) فقالوا بعوامل معنوية كثيرة، منها:

(١) شرح العوامل المائة: للشيخ أحمد الفطاني (١٤).

(٢) ينظر: معجم التعريفات: على الجرجاني.

(٣) ينظر: شرح المفصل ٨٤/١، ٨٥، الأشباه ٥١٦/١ وما بعدها.

- ١- الإسناد، عامل رفع الفاعل، عند هشام بن معاوية الضرير.
 - ٢- الفاعلية، عامل رفع الفاعل، عند خلف الأحمر.
 - ٣- المفعولية، عامل النصب في المفعول به، عند خلف الأحمر.
 - ٤- الخلاف، عامل النصب في المفعول معه، والظرف الواقع خبراً، والفعل المضارع بعد الواو أو الفاء أو (أو).
 - ٥- الجوار، نحو قول العرب: (هذا جحر ضبّ خرب).
 - ٦- المضارعة، عامل الرفع في المضارع عند ثعلب الكوفي، والزجاج البصري.
 - ٧- التبعية، عامل إعراب النعت، والتوكيد، والبدل، وعطف البيان، وعطف النسق.
- هذه آراء فردية غير مجمع عليها، وقد ذكرتها^(١) بعض كتب النحو؛ ورَدَّها كثير من النحويين؛ لوجود العامل اللفظي فيها؛ والعامل اللفظي مجمع عليه وعلى أثره، أما المعنوي فمختلف فيه، والمصير إلى المجمع عليه أولى من المصير إلى المختلف فيه.

(١) ينظر: شرح الكافية ١/٦٢-٦٣، شرح المفصل ٢/٤٩، والاشباه والنظائر ١/٥١٥ وما بعدها.

أولاً: مبحث الابتداء

يُعرّف النحويون^(١) (الابتداء)، أنه: تعرية الاسم عن العوامل اللفظية للإسناد.

والمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية، غير الزائدة، مسنداً إليه.

وحده ابن مالك (ت ٦٧٢) بأنه: (تقديم الشيء في اللفظ والنية، مجرداً، مسنداً إليه خبره، ومسنداً هو إلى ما يسد مسد الخبر)^(٢).

وعند سيبويه^(٣) (ت ١٨٠هـ) (المبتدأ) هو المبني، و(الخبر) المبني عليه، وكل اسم ابتدئ ليبني عليه كلام، فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه، وهو الخبر.

مثال ذلك: زيدٌ حاضرٌ، فإن (زيد) مرفوع، وعامل الرفع فيه هو تعريته من العوامل اللفظية؛ والتعري ليس لفظاً مثل (إن) و(كان)، بل هو معنى، هذا المعنى في المبتدأ لا يحدث ولا يكون إلا بعد أن يسند إليه الخبر؛ إذ الاسم لا يُعزى من العوامل اللفظية إلا لأن يخبر عنه، وإذا لم يخبر عنه لم يكن مبتدأ.

وحكم المبتدأ أن يكون مرفوعاً بعامل معنوي؛ هو الابتداء، والابتداء وصف في الاسم المبتدأ يرتفع به، ومعناه الاهتمام بالشيء قبل ذكره.

ومذهب سيبويه^(٤)، أن المبتدأ والخبر كلاهما مرفوعان؛ وعامل الرفع في المبتدأ عنده الابتداء؛ لأنه ذكر ليبني عليه الخبر، والابتداء هو (الاهتمام بالاسم، وجعله مقدماً؛ ليسند إليه، فهو - الابتداء - أمر معنوي)^(٥).

وقد صرح سيبويه في مواضع كثيرة بأن المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ؛ من ذلك قوله: (المبتدأ كل اسم ابتدئ به ليبني عليه كلام)^(٦)، ثم قال: (واعلم

(١) ينظر: معجم التعريفات (٩)، شرح العوامل المائة: الشريف الجرجاني (١١٦) الخليل (٢٧).

(٢) شرح التسهيل ٢٨٩/١.

(٣) ينظر: الكتاب ١٢٦/٢.

(٤) ينظر: الكتاب ١٢٦/٢.

(٥) شرح الأشموني: ٢٥٤/١.

(٦) الكتاب ١٢٧/١.

أن المبتدأ لابد أن يكون المبني عليه شيئاً هو هو، أو يكون في مكان أو زمان، وهذه الثلاثة يُذكر كل واحد منها ما يبتدأ به، فأما الذي بني عليه شيء هو هو، فإن المبني يرتفع به، كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبد الله منطلق، ارتفع عبد الله؛ لأنه ذكر ليبنى عليه المنطلق^(١).

ورجح ابن مالك^(٢) هذا الرأي، معللاً له بسلامته مما يرد على غيره من مواضع الصحة، كما اعتمده البصريون^(٣)، إلا الزجاج (ت ٣١١هـ) الذي ذهب إلى أن رافع المبتدأ هو ما في نفس المتكلم من معنى الإخبار؛ ذلك أن الاسم لما كان لابد له من حديث يُحدث به عنه، صار هذا المعنى هو الرفع للمبتدأ.

ونقض قوله ابن الوراق^(٤) (ت ٣٨١هـ)؛ معللاً بأنه لو كان الأمر كذلك لما جاز أن ينتصب الاسم بدخول عامل عليه، إذ دخول العامل لا يغير معنى الحديث عن الاسم، فلو كان ذلك المعنى عاملاً لما جاز أن يدخل عامل وهو موجود.

وجاء السيوطي^(٥) (ت ٩١١هـ) ليرجح كون الابتداء هو العامل في المبتدأ؛ ناقلاً الاختلاف في تفسير الابتداء؛ إذ قيل: هو التعري عن العوامل اللفظية، وقيل: هو التعري وإسناد الفعل إليه.

ومع أن البصريين اتفقوا على أن العامل في المبتدأ هو الابتداء، إلا أنهم اختلفوا في العامل في الخبر على مذاهب^(٦):

الأول: يرى أن الخبر مرفوع بالابتداء وحده، كالمبتدأ.

(١) الكتاب ١/٢٧.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١/٢٨٩.

(٣) ينظر: الإنصاف ١/٤٤، وأسرار العربية (٧٩).

(٤) ينظر: العلل في النحو (٣١).

(٥) ينظر: الأشباه والنظائر (١/٢٨٦).

(٦) ينظر: الكتاب ١/٢٧٨، المفتضب ٢/٤٩، ٤/١٢، ٢٦، معاني القرآن: للأخفش ١/٩،

الإنصاف ١/٤٤-٥١م

الثاني: الخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ معاً.

الثالث: هو مرفوع بالمبتدأ فقط.

واحتج البصريون لإعمال (الابتداء) وهو عامل معنوي، بأنه وإن كان عاملاً معنوياً، فليس ثمة ما يمنع من عمله؛ حيث إن العوامل في صناعة النحر ليست مؤثرة، كالإحراق مثلاً للنار، أو الإغراق للماء، أو القطع للسيف، وإنما هي علامات وأمارات، والعلامة تكون بعدم الشيء، كما تكون بوجوده، ولو كان هناك ثوبان يُراد تمييز أحدهما عن الآخر بالصبغ، لكان تمييز أحدهما بالصبغ، وتميز الآخر بترك صبغه.

وإذا كان الأمر كذلك فلا مانع من جعل التعري من العوامل اللفظية عاملاً.

وإذا ثبت أن الابتداء عامل في المبتدأ، فالواجب أن يعمل في خبره أيضاً، قياساً على غيره من العوامل اللفظية التي تعمل في المبتدأ والخبر، مثل (كان) وأخواتها، و(إن) وأخواتها.

فرافع الخبر عند سيبويه المبتدأ، وهو عامل لفظي، بخلاف العامل المعنوي في المبتدأ.

وخالفه جماعة من البصريين؛ فذهب^(١) بعضهم إلى أن الخبر ارتفع بالابتداء، كما ارتفع به المبتدأ، ورجحه الأخفش (ت ٢١٥هـ) وقال به أبوبكر بن السراج^(٢) (ت ٣١٦هـ) وأبو البقاء العكبري^(٣) (ت ٦١٦هـ)، واحتج أصحاب هذا القول : بأن الابتداء عمل في المبتدأ، فوجب أن يعمل في الخبر؛ لأنه مقتض لهما، كالفعل لما عمل في الفاعل عمل في المفعول، وعلة الأخفش بأنه لما عملت (إن) في المبتدأ فنصبته ورفعت الخبر، كذلك رفع الابتداء الاسم والخبر.

(١) ينظر: الإنصاف ٤٤/١، شرح المفصل ٨٥/١، وشرح التصريح ١٩٦/١.

(٢) ينظر: معاني القرآن ٩/١.

(٣) ينظر: شرح التصريح ١٩٦/١.

ورُدُّ^(١) هذا القول بأنه الابتداء عامل ضعيف لا يرفع شيئين، وأن أقوى العوامل لا يعمل رفيعين بدون إتباع، فما ليس أقوى أولى أن لا يعمل ذلك؛ لذا فإن من ضعف هذا القول ذهب إلى أن الخبر ارتفع بالابتداء والمبتدأ كليهما؛ حيث قوي الابتداء (وهو العامل المعنوي) بالمبتدأ (وهو عامل لفظي) إلا أن هذا القول أيضاً رُدَّ بأن اجتماع عاملين معنوي ولفظي لا يعهد^(٢).

ورجح أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) أن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ؛ معللاً بكونهما متلازمين، ورتبة الخبر لا تقع إلا بعد المبتدأ، فالابتداء عنده يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ.

وخالف الكوفيون^(٣) جميع ما قاله البصريون، وقالوا: إن المبتدأ رفع الخبر، والخبر رفع المبتدأ قترافعا؛ لأن كل واحد منهما مفتقر إلى الآخر، فكان كل واحد منهما عاملاً في صاحبه.

ورفض الكوفيون أن يكون الابتداء عاملاً في المبتدأ؛ لأن التعري من العوامل اللفظية معناه عدم العوامل، وعدم العوامل لا يكون عاملاً.

ففي نحو: زيد أخوك، عامل الرفع في (زيد) عندهم (أخوك)، و(زيد) هو عامل الرفع في (أخوك)، حجتهم في ذلك أن كلاً من المبتدأ والخبر لا ينفك أحدهما عن صاحبه، ولا يتم الكلام إلا بهما معاً، ولا ضرر في كون كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً، ولهذا نظائر كثيرة^(٤)، منها قوله تعالى: (أَيُّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) "الإسراء ١١٠" فـ(أَيَّا) الشرطية عملت في الفعل (تدعوا) وهو عامل فيها، كذلك قوله عز وجل: (أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ) "النساء ٧٨" فـ(أَيْنَمَا) منصوب بـ(تكونوا)، المجزوم بها.

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢٨٩/١، وشرح التصريح ١٩٦/١، وشرح الأشموني ٢٥٤/١.

(٢) ينظر: شرح التصريح ١٩٦/١.

(٣) ينظر: الإنصاف ٤٤/١، أسرار العربية ٨٥، شرح التصريح ١٩٦/١.

(٤) ينظر: شرح المفصل ٨٤/١، وشرح التصريح ١٩٦/١.

وحكم ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) بفساد هذا القول؛ لأنه يؤدي إلى محال، فالعامل حقه التقديم على معموله، وإذا قيل بترافعهما وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر، وهذا محال.

أما احتجاجهم بالآيات الكريمة فرد من وجهين:

الأول: عدم التسليم بأن عامل جزم الفعل في الآيتين هو اسم الشرط، بل بتقدير حرف الشرط (إن).

الثاني: لو سلم بعمل كل واحد منهما في الآخر، فإن ذلك يكون باعتبارين:

الجزم باعتبار نيابة اسم الشرط في الآيتين عن حرف الشرط (إن)، والنصب في الاسم بالفعل نفسه، فهما مختلفان، وليس الحال كذلك في ترفع المبتدأ والخبر.

بعد كل ما سبق يتضح أن أفضل الأقوال، وأرجح الآراء في رفع المبتدأ والخبر هو ما ذكره سيبويه، الأمر الذي جعل ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) يقول: (وأعدل هذه المذاهب، مذهب سيبويه، وهذا الخلاف مما لا طائل فيه) (١).

ثانياً: مبحث رافع الفعل المضارع:

جاء إجماع (٢) النحاة على كون الفعل المضارع معرباً كما اتفقوا على كونه مرفوعاً عند تجرده من الناصب والجازم، وهو أمر مصدره إجماعهم على القول بإعراب الأفعال المضارعة، بخلاف الأفعال الماضية وأفعال الأمر.

ولكن الخلاف جرى بينهم حول العامل فيها؛ فسيبويه يرى أن الأفعال المضارعة ارتفعت لمشابتها الأسماء، فقال: (فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة والتاء، والياء والنون، وذلك قولك أفعل أنا، وتفعل أنت،

(١) شرح ابن عقيل ٢٠١/١.

(٢) ينظر: الكتاب ١٣/١-١٤، المقتضب ٥/٢، الإنصاف ٥٥٠/٢-٥٥٢م ٤٦، وشرح المفصل:

١٢/٧ وكشف المشكل في النحو: للحيدرة اليميني (٩٢)، وموضوعات في نظرية النحو العربي

د. زهير غازي زاهد (ص ٨٥-٨٧).

أو هي، ويفعل هو، ونفعل نحن^(١)، فالأفعال المضارعة التي دخلت في أوائلها هذه الزوائد الأربع إنما أعربت لمضارعتها أسماء الفاعلين.

وذكر سيبويه وجه المشابهة بين الفعل المضارع وأسماء الفاعلين، فقال: (وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول: إن عبد الله ليفعل، فيوافق قولك: لفاعل، حتى كأنك قلت: إن زيدا لفاعل فيما تريد من المعنى)^(٢).

كما أن من أوجه مضارعة الفعل المضارع للاسم هي دخول لام الابتداء عليه، كما تدخل على الاسم، كما في نص سيبويه السابق، في حين يتمتع دخولها على الفعل الماضي وفعل الأمر.

ويشابه الفعل المضارع الاسم بكونه شائعاً في تخصص، كما أن الاسم يكون شائعاً ثم يتخصص، فقولنا: يفعل، يصلح للحال والاستقبال، فإذا قلنا: سوف يفعل وسيفعل تخصص بزمن واحد كما يتخصص الاسم إذا قلنا: رجل، فهو يصلح لجميع الرجال، أما إذا قلنا: الرجل فإنه يختص برجل بعينه.

وأخيراً فإن (يفعل) يشابه الاسم في المعنى، فنحو: زيد يضرب، يوافق: زيد ضارب، وبهذا كله استحق المضارع الإعراب بعلة المشابهة بينه وبين الاسم، وخرج عن الأصل في الأفعال وهو البناء.

قرر ذلك سيبويه وتبعه جمهور البصريين، وعلى رأسهم المبرد^(٣) (ت ٢٨٥هـ) وأبو بكر بن السراج^(٤)، وجمع كبير من النحويين^(٥).

(١) الكتاب ١/١٣.

(٢) الكتاب ١/١٤-١٥.

(٣) المقتضب ٢/١-٢، ٤/٨٠-٨١.

(٤) الأصول ٢/١٥١.

(٥) ينظر: الإيضاح العضدي (٧٧)، شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٢/٣٤٧، ٣٤٨، المقتصد

١/١١٨، المفصل ٢/١٣٧-١٣٨، اسرار العربية ٤٦-٤٧، الباب: للعكبري ٢/٢٠-٢١،

وشرح المفصل ٧/٦.

فحجة البصريين في القول برفع الفعل المضارع هي بأمرين:

الأول: أن مقامه مقام الاسم عامل معنوي، فأشبهه المبتدأ، والابتداء يعمل الرفع فكذلك ما أشبهه.

الثاني: أن الفعل المضارع بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله؛ ولذلك وجب أن يعطى أقوى الإعراب وهو الرفع، ومعنى قيامه مقام الاسم أنه يقع حيث يصح وقوع الاسم، فالفعل المضارع في نحو: يضرب زيد، موقع الاسم وهو المبتدأ في نحو: أخوك زيد.

أما الكوفيون^(١)، فلهم أقوال متعددة، هي:

١- يرى أكثرهم أن الفعل المضارع إنما ارتفع لتعريفه من النواصب والجوازم ونسب^(٢) هذا للفراء، ومن تبعه من الكوفيين ووافقه الأخفش من البصريين، ورجحه الأردبيلي (ت ٦٤٧).

وضَعَفَ هذا؛ لأنه يؤدي إلى كون الرفع تالياً للنصب والجزم، ولا خلاف بين النحاة في كونه مثلهما، فلما أدى القول بهذا إلى مخالفة الإجماع حكم بفساده^(٣)، كما أن التعري من عوامل الأسماء المبتدآت، وهذه لا تعمل في الأفعال.

ورغم ما لاقاه هذا القول من اعتراضات وتضعيف، إلا أنه قد وُجد من أيده من متأخري النحاة كابن الحاجب (ن ٦٤٦هـ)، ورضي الدين الاسترأبادي (ت ٦٨٦هـ)، وابن مالك، وابن هشام (ت ٧٦١هـ) والأزهري^(٤) (٩٠٥هـ).

(١) ينظر: المقتصد ١٠٤٥/٢ / الإنصاف ٥٥٠/٢، الباب للعكبري ٢٥/٢، وشرح التصريح ٣٥٦/٢.

(٢) شرح الأمودج في النحو: للأردبيلي (١٣٤).

(٣) ينظر: الإنصاف ٥٥٣/٢ وشرح الجمل: لابن عصفور ١٣١/١.

(٤) ينظر: شرح الوافية (٣٤٣)، الكافية ٢٣/٤، التسهيل ٢٢٨، شرح قطر الندى (٥٧) وشرح التصريح ٣٥٦/٢.

٢- ذهب الكسائي (ت ١٨٩هـ) إلى أن الفعل المضارع ارتفع بأحرف المضارعة في أوله وضعف هذا -أيضاً- من وجوه^(١) :

- أن أحرف المضارعة بعض أفعال المضارع، ولا تتفصل عنه، فلا يتم معناه بدونها، لذا فهي لا تعمل فيه؛ لأن الشيء لا يعمل في نفسه.

- لو كان الأمر كذلك، لكان ينبغي ألا تدخل عليه النواصب والجوازم، لأنها عوامل، والعوامل لا تدخل على العوامل.

- لو صح ما ذهب إليه الكسائي لكان ينبغي ألا ينتصب بدخول النواصب، ولا ينجزم بدخول الجوازم؛ لوجود الزوائد في أوله.

وكما رفض الكوفيون الابتداء كعامل في المبتدأ، رفضوا أيضاً جعل المضارع مرفوعاً لوقوعه موقع الاسم؛ معللين ذلك بأنه لو كان الأمر كذلك لكان ينبغي أن ينتصب المضارع إذا كان الاسم الواقع موقعه منصوباً، نحو: كان زيد يقوم، فالواجب نصب (يقوم) لوقوعه موقع الاسم (قائماً) في نحو: كان زيد قائماً.

فالكوفيون يردون مذهب البصريين؛ إذ كيف يرتفع المضارع لقيامه مقام الاسم، والاسم يكون مرفوعاً ومنصوباً ومخفوضاً، نحو: زيد يضرب، ظننت زيدا يضرب، ومررت بزيد يضرب؟

فأجابهم البصريون بأن عامل الرفع في المضارع إنما هو وقوعه في مكان يصح وقوع الاسم فيه، وذلك شيء واحد لا يختلف.

أما اختلاف إعراب الاسم فبحسب اختلاف عوامله، وعوامل الأسماء لا تأثير لها في الفعل، فلا يختلف إعراب الفعل باختلافها.

وذهب^(٢) ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) في ذكر سبب إعراب المضارع مذهباً مازجاً بين مذهب البصريين والكوفيين، فوجه الشبه بين الاسم والفعل المضارع عنده، أن

(١) ينظر: العلل في النحو (٧٠-٧١) الإنصاف ٥٥٣/٢-٥٥٤، وشرح التصريح ٣٥٦/٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٤٤/١، وشرح الأتمودج: للأردبيلي (١٣٤) والهمع ١٨/١.

المضارع بعد التركيب تعنونه معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة، كما يعرض للاسم، ولا سبيل للتفريق بينهما إلا بالإعراب، فلما كان الاسم والفعل شريكين في قبول المعاني بصيغة واحدة، اشتركا في الإعراب، لكن الاسم لا يستغني عن الإعراب؛ لقصر معانيه عليه، أما المضارع فقد يغنيه عن الإعراب تقدير اسم مكانه؛ فلهذا جعل في الاسم أصلاً، وفي المضارع فرعاً^(١).

فابن مالك يتفق مع سيبويه في كون المضارع أعرب لمشابهته الاسم، ولكنه يختلف معه في وجه المشابهة، فيقول: (والجمع بينهما - أي الاسم والمضارع - بما ذكرته. أولى من الجمع بينهما بالإبهام والتخصيص ولأم الابتداء، ومجارة المضارع اسم الفاعل في الحركة والسكون، لأن المشابهة بهذه الأمور بمعزل عما جيء بالإعراب لأجله، بخلاف المشابهة التي اعتبرتها، ولأن في الفعل الماضي من مشابهة الاسم ما يقاوم المشابهة المعزوة للمضارع، ولعلها أكمل فمن ذلك أن الماضي إذا ورد مجرداً من (قد) كان فيهما من بعد الماضي وقربه، وإذا اقترن بـ(قد) فقد تخلص للقرب فهذا شبيه بإبهام المضارع عند تجزئه من القرائن، وتخلصه للاستقبال بخرف التنفيس)^(٢).

فعلة إعراب المضارع عند سيبويه وابن مالك هي المشابهة للاسم، خلافاً لما يراه الكوفيون من أن المضارع أعرب لنفس العلة التي أعرب بها الاسم، فالإعراب فيه أصل وليس فرعاً، وإنما اختلف ابن مالك مع سيبويه في وجه مشابهة المضارع للاسم.

وذهب الأعلام الشنتمري^(٣) (ت ٤٧٦هـ) إلى أن رافع المضارع هو الإهمال من العوامل، وهو قريب من رأي الفراء ولم يقبل الدكتور مهدي المخزومي^(٤) تقرير سيبويه وجمهور البصريين، رافضاً أوجه المشابهة بين الاسم والمضارع، ولا قول

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣٥/١ - ٣٦، والهمع ١٨/١.

(٢) شرح التسهيل: ٣٦/١.

(٣) ينظر: الهمع ١٦٥/١.

(٤) ينظر: في النحو العربي (نقد وتوجيه) ١٣٣.

الكوفيين؛ لكونه يرى أن اختلاف أواخر الأفعال المضارعة المجردة ليس دليلاً على إعرابها، وإنما جاءت هذه الأوجه المختلفة لتشير إلى معان غير إعرابية تعاقبت عليه كتعاقبها على آخر الماضي، وكتعاقبها على (حيث) في لغاتها المختلفة؛ ولم يقل أحد من النحاة أنهما معربان، رافضاً أوجه المشابهة بين الاسم والمضارع؛ من منطلق رفضه لفكرة العامل.

ونقض الدكتور^(١) عدنان محمد سلمان هذا القول وحكم بمجانبته للصواب؛ معللاً بأن قياس حركات آخر الفعل المضارع على تغير حركات آخر الماضي، وآخر الظروف (حيث) أمر بعيد؛ لأن الماضي يتغير آخره وفق نظام صوتي مرتبط باتصال الفعل بضمائر تتنوع حركاتها؛ من ذلك مثلاً ضمه عند اتصاله بواو الجماعة، مراعاة لقاعدة العرب في النفور من النقل في النطق عند اختلاف الحركات.

أما المضارع فتغير آخره مربوط بتنوع العوامل الداخلة عليه، المؤثرة فيه؛ كأدوات النصب والجزم، كذلك الطرف (حيث)؛ بناؤه على الضم مرتبط بلغات العرب فيه؛ فقبيلة تضمه، وقبيلة تكسره، وأخرى تفتحه.

أما المضارع فتغير آخره حسب العوامل الداخلة عليه، أمر تشترك فيه عامة العرب، وليس لغة تخص قوماً منهم.

بذا يسقط^(٢) القول بحمل تغيير أواخر المضارع على تغير آخر الماضي وحيث.

مما سبق يتضح لنا أن قول البصريين من أن العامل في الفعل المضارع هو معنوي، قول صحيح لم تعنوره التناقضات التي وجدت فيما ذهب إليه الكوفيون من محاولة جعل العامل أمراً لفظياً؛ حيث نقضوا أقوال بعضهم البعض؛ مما ضعف مذهبهم ورجح مذهب البصريين.

مما تقدم يتضح اتفاق النحويين على القول بالعوامل المعنوية وأثرها، ولكنهم اختلفوا في أنواعها؛ ففي الوقت الذي أقرّ البصريون العامل المعنوي في بابي الابتداء،

(١) ينظر: دراسات في اللغة والنحو : ٢٢٢.

(٢) ينظر: دراسات في اللغة والنحو (٢٢١، ٢٢٢).

وقيام المضارع مقام الاسم وفق ما ذكره الجرجاني، أنكر هذا الكوفيون، وقالوا بالعامل المعنوي في أبواب أخرى^(١) مع عدم اتفاقهم جميعاً في موضع واحد؛ منها:

١- المضارع المرفوع؛ ارتفع لتجرده من الناصب والجازم.

٢- المضارع المنصوب؛ عند الفراء وبعض الكوفيين عامل النصب فيه بعد حروف العطف (أو - الفاء - و) هو الصرف، وذلك في جواب الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض، ويعنون بالصرف: المخالفة؛ أي مخالفة الأول للثاني، قال الفراء (ت ٢٠٧ هـ): (فإن قلت: ما الصرف؟ قلت: أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا يستقيم إعادتها على ما عطف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصرف)^(٢).

٣- الظرف الواقع خبراً: منصوب عند الكوفيين بالخلاف أيضاً، وذلك نحو: زيد أمامك، ويكرز وراكك، فـ (أمامك ووراءك) ظرفان وقعا خبراً عن المبتدأ؛ لكنهما نصباً بالخلاف؛ لأن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ نحو: زيد أخوك، فـ (زيد) في المعنى هو (أخوك) وأما في حال كون الخبر ظرفاً فإنه ليس هو المبتدأ نفسه، بل إنه مخالف له، ولذا نصب على الخلاف.

٤- المفعول معه: منصوب عند الكوفيين بالخلاف، وذلك نحو: استوى الماء والخشبة، فالخشبة مفعول معه منصوب بالخلاف؛ لأنه لا يحسن تكرير الفعل، فلا يقال: استوى الماء واستوت الخشبة: إذ لم تكن معوجة فتستوي؛ ولهذا يكون الثاني مخالفاً للأول؛ فنصب على الخلاف.

(١) ينظر: القضايا والمسائل النحوية والصرفية في سورتي محمد والفتح (دراسة تحليلية)، سلطنة

محمد الشهراني (٤٠٠-٤٠١).

(٢) معاني القرآن: ٣٣/١.

حول الدعوة إلى إلغاء نظرية العامل^(١) :

القول بالعامل وأثره، على اختلاف أنواعه، أمر مجمع عليه من النحاة، وهي نظرية رافقت نشأة النحو وتبويبه؛ إذ إن نقشي اللحن وانتشاره أمر نابع من سوء استعمال العوامل، وعدم القدرة على توظيفها، وظل إجماع النحاة على القول بالعامل حتى جاء ابن مضاء القرطبي (٥٩٢هـ) من بلاد المغرب العربي، في كتابه (الرد على النحاة) الذي حمل فيه بقوة على نظرية العامل داعياً إلى إلغائها؛ معللاً دعواه بأن القول بالعامل سيدخل في النحو ما ليس منه؛ من علل وأقيسة وإضمار وتقدير؛ مما يصعب فهمه في كثير من الأحيان، وجعل سبب تأليفه لكتابه هذا هو تخليص النحو مما يمكن الاستغناء عنه، حيث يقول: (قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع يكون بعامل معنوي وبعامل لفظي، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم، في قولنا ضرب زيدُ عمراً، أن الرفع الذي في زيد، والنصب الذي في عمر إنما أحدثه (ضرب) وذلك بين الفساد)^(٢) فابن مضاء ينكر أثر العوامل المختلفة في بعضها ويجعل الأثر فقط هو المتكلم نفسه.

وإن كان هناك من أعجبته هذه النظرة وراقت له تلك الفكرة، بدعوة تيسير النحو وتجديد، إلا أن كثيراً من العلماء والباحثين تصدوا لها وأبطلوها من عدة وجوه^(٣) :

(١) ينظر: نظرية الحروف العاملة ومبناها وطبيعة استعمالها القرآني بلاغيا: د. هادي الهلالي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ (ص ١٢-١٥) والحذف والتقدير في، د. علي أبو المكارم (من ١٥٧-١٩٥) اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: حافظ علوي، من قضايا النحو واللغة اميل يعقوب (٦٧ وما بعدها) وموضوعات في نظرية النحو العربي: د. زهير غازي زاهد ص ٨٩ وما بعدها.

(٢) الرد على النحاة: لابن مضاء القرطبي (٧٦-٧٧).

(٣) ينظر: ما ذكره الدكتور شوقي ضيف في مقدمة كتاب الرد على النحاة (٨-٩).

١- أن ابن مضاء القرطبي كان ظاهري المذهب، وكان قاضي القضاة لدولة أهل الظاهر، ودعوته هذه تأتي حلقة في سلسلة الثورة على المشرق وفقهه ونحوه.

٢- إن قول ابن مضاء بأن النحو فيه تعليلات وأقيسة وتقديرات مما جعله ليس سهل التعلم، أمر صحيح؛ لكن طريقته في حل هذه الصعوبات ليس صحيحاً؛ إذ لا يمكن أبداً إلغاء نظرية العامل؛ تلك النظرية التي هي أساس تبويب النحو؛ فالغاوها دعوى لهدم النحو وما وضع فيه من مؤلفات قديمة، وهي التي حفظت لنا اللسان فصيحاً.

٣- أن يقال: إن المتكلم نفسه هو الذي يحدث الرفع والنصب والجر أو السكون في أواخر الكلام، أمر غير مقبول؛ فلا يمكن أن تترك مهمة الإعراب للمتكلم الذي يصيب ويخطئ.

والصحيح أن يقال: إن العوامل هي التي تحدث الأثر، والمتكلم حينما ينطق ينفذ ذلك الأثر.

خاتمة

وفي ختام هذه الدراسة التي تناولت العامل المعنوي وأثره في بعض أجزاء الجملة، يجدر بنا أن ننبه إلى أن قيام مثل هذه الدراسات؛ التي تتناول العامل وأثره، ولو جاءت موجزة؛ يعزز نظرية العامل التي بنى عليها النحاة الأوائل قواعدهم، وركزوا على إبراز دورها، وهو أمر لا يمكن تجاهله أو تضعيفه؛ إذ به ضببطت القواعد، وحفظت اللسان، ولوردها بعضهم، بحجة أن منشأها أمر فلسفي؛ إذ لا يعيب النحاة أن ينتفعوا مما بين أيديهم من علوم ساهمت في تقعيد اللغة، ومن المعلوم أن ذلك عصر انتشرت فيه الفلسفة وعلوم المنطق، ولا يوجد ما يمنع من الاستفادة من أي علم في جانبه الإيجابي ولا يخفى الأثر العظيم لعلمي المنطق والفلسفة على علم النحو، وعلوم أخرى كثيرة، على رأسها علم الفقه وأصوله.

كما أنه لا يمكن للعالم أن ينشأ بمعزل عن التأثير ببيئته، فهو لا يؤلف لنفسه؛ لذا فإن رفض القول بالعامل بحجة كونه أمراً فلسفياً، أمر غير مقبول؛ لأن استخدام الفلسفة في تقعيد اللغة، والتأليف فيها أمر طبعي، فهي ثقافة العصر، ولا مندوحة عن الأخذ بها، مع عدم التسليم التام لها، بل مناقشتها واستعراض أثرها، ومدى الأخذ به.

والحمد لله أولاً وأخيراً

مصادر ومراجع البحث

- ١- أسرار العربية: عبدالرحمن محمد بن أبي سعيد الأنباري (٥٧٧هـ) تحقيق د. فخر صالح قدارة، دار الجيل - بيروت ط١، ١٩٩٥م.
- ٢- الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد عبدالقادر الفاضلي، المكتبة العصرية-صيدا-بيروت ط١، ١٩٩٠م.
- ٣- الأصول في النحو: لابن السراج أبو بكر محمد بن السري النحوي، تحقيق: محمد عثمان، المكتبة الثقافية الدينية-القاهرة ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- ٤- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: كمال الدين أبو البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت ط١، ١٩٨٧م.
- ٥- الإيضاح العضدي: أبو علي الحسن النحوي (٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود مطبعة التأليف، مصر ١٩٦٩م
- ٦- البهجة المرضية: الإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد صالح الغرسي، دار السلام، القاهرة-ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- ٧- حاشية على شرح الأنموذج للزمخشري، الإمام محمد بن عبد الغني الأردبيلي، دار النور المبين-عمان ط١، ١٤٣٤ ٢٠١٣م
- ٨- الحذف والتقدير في النحو العربي: د/علي أبو المكارم ، دار غريب للنشر، القاهرة ط١، ٢٠٠٧م
- ٩- الخليل (معجم مصطلحات النحو العربي): د/جورج عبد المسيح وهاني تابري، مكتبة لبنان-بيروت، ط١، ١٤١٠-١٩٩٠.
- ١٠- دراسات في اللغة والنحو: د. عدنان محمد سلمان، مطبعة جامعة بغداد ١٩٩١م
- ١١- الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي، تحقيق د/شوقي ضيف، دار المعارف -القاهرة ط٣، ب.ت

- ١٢- الشامل (معجم في علوم اللغة ومصطلحاتها): محمد اسبر وبلال جنيدي، دار العودة- بيروت، ط١ ١٩٨١م
- ١٣- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر، ط١٤، ١٩٦٤-١٩٦٥م
- ١٤- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: أبو الحسن علي نور الدين المصري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، شركة مكتبة- ومطبعة مصطفى البابي الحلبي- مصر ١٩٤٤م
- ١٥- شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك : الشيخ خالد الأزهرى ، دار الفكر للطباعة والنشر ب-ت.
- ١٦- شرح التسهيل: لابن مالك، تحقيق د. عبدالرحمن السيد، مكتبة الأنجلو المصرية، ط١، ١٩٧٤م
- ١٧- شرح جمل الزجاجي: لابن عصفور الأشبيلي، تحقيق: صاحب أبو جناح، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر- جامعة الموصل، ١٩٨٠م ج١م ١٩٨٢ ج٢.
- ١٨- شرح الكافية في النحو: رضي الدين الاسترأبادي، بيروت - لبنان دار الكتب العلمية ب- ت.
- ١٩- شرح قطر الندى-: لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة- مصر ط١، ١٩٦٣
- ٢٠- شرح العوامل المائة النحوية: الشيخ خالد الأزهرى الجرجاوي، تحقيق د/البدران زهران ، دار المعارف، القاهرة ط٢(ب ت
- ٢١- شرح العوامل الجرجانية: الشيخ أحمد بن محمد الفطاني، تحقيق: عبدالسلام مازن أبو خلف، دار النور المبين، ط١، ١٤٣٤ ٢٠١٣
- ٢٢- شرح المفصل: موفق الدين بن يعيش، عالم الكتب- بيروت (ب ت).
- ٢٣- شرح المقدمة المحسبة: طاهر أحمد بن بابشاذ، تحقيق: خالد عبدالكريم، الكويت- ج١ ١٩٧٦، ج٢ ١٩٧٧

- ٢٤- شرح الوافية نظم الكافية: لابن الحاجب، تحقيق: موسى بناي العلي، مطبعة الآداب- النجف الأشرف ١٩٨٠
- ٢٥- العلل في النحو: أبو الحسن محمد بن الوراق، تحقيق: مها مازن المبارك، دار الفكر المعاصر - بيروت، ودار الفكر دمشق ط١، ٢٠٠٠م
- ٢٦- العلل النحوية في كتاب سيبويه: أسعد خلف العوادي، دار الحامد للنشر- عمان ط١، ٢٠٠٩م
- ٢٧- في النحو العربي (نقد وتوجيه): د/مهدي المخزومي، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت ط١، ١٩٦٤م
- ٢٨- القضايا والمسائل النحوية والصرفية في سورتي (محمد والفتح) دراسة تحليلية رسالة ماجستير للباحثة: سلطنة محمد الشهراني، كلية الآداب-جامعة الأميرة نورة. الرياض.
- ٢٩- الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن فنبر، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب ط٢، ١٩٧٧م
- ٣٠- كشف المشكل في النحو: علي بن سليمان الحيدرة اليمني، علق عليه د/يحيى مراد، دار الكتب العلمية-بيروت- ط١، ١٤٢٤-٢٠٠٤م
- ٣١- اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء العكبري، تحقيق د/مختار غازي طليمات، دار الفكر-دمشق ط١، ١٩٩٥
- ٣٢- لسان العرب: لابن منظور الأفريقي، دار إحياء التراث العربي ١٩٨٥م.
- ٣٣- اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة : د. حافظ إسماعيل علوي، دار الكتاب الجديد المتحدة - بنغازي ط١، ٢٠٠٩ م .
- ٣٤- معاني القرآن: أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، تحقيق: د. فائز فارس، المطبعة العصرية الكويت ط٢، ١٩٨١ م .
- ٣٥- معاني القرآن: أبو زكريا الفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد النجار دار السرور ١٩٥٥ م .

- ٣٦- معجم التعريفات: العلامة علي بن محمد الجرجاني، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع _ القاهرة .
- ٣٧- المفصل في علم العربية: جار الله محمود الزمخشري، مطبعة حجازي _ القاهرة (ب . ت)
- ٣٨- المقتصد في شرح الإيضاح: الإمام عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد _ بغداد ط١، ١٩٨٢ م
- ٣٩- المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب- بيروت (ب . ت)
- ٤٠- من قضايا النحو و اللغة: د. أميل بديع يعقوب ، الدار العربية للموسوعات . بيروت ط١، ٢٠٠٩-١٤٣٠هـ.
- ٤١- موضوعات في نظرية النحو العربي: د. زهير غازي زاهد ، دار الزمان للطباعة _ دمشق ط١، ٢٠١٠ م .
- ٤٢- نظرية الحروف العاملة ومبناها وطبيعة استعمالها القرآني بلاغيا: د. هادي عطية الهلالي، عالم الكتب _ بيروت ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦ م .
- ٤٣- همع الهوامع شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي ، عني بتصحيحه: محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة و النشر، بيروت (ب . ت) .

* * *